

Distr.
GENERAL

E/1996/31
E/C.7/1996/18
22 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة الموارد الطبيعية عن أعمال دورتها الثالثة

(٦ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦)

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

لمحة عامة

قامت اللجنة، وفقا لولايتها، بتحديد ومتابعة المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالمشاكل والاتجاهات الطويلة الأجل ذات الأهمية العالمية في مجال الموارد المعدنية والمائية، ولا سيما من حيث صلتها بالتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر، وأسدت المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرمجة وتنفيذ الأنشطة في منظومة الأمم المتحدة.

وأعربت اللجنة عن تقديرها للتعاون المشترك بين الوكالات الذي حدث بالفعل، ولا سيما فيما يتصل بالتقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، والشراكات العالمية في مجال المياه، والمبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة والنظام العالمي للرصد البيئي: المياه. وحددت اللجنة توجهات ذات أولوية خاصة ضمن نطاق تلك المبادرات، كما حددت احتياجات مماثلة للتعاون المشترك بين الوكالات بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالمعادن.

المياه

ولاحظت اللجنة إنه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أفضت سلسلة الدراسات والتقييمات المفصلة، المتعلقة بدور المياه في المجتمعات واقتصاداتها والبيئات التي تعتمد عليها، إلى وضع تعريف أدق تحديدا للمسائل الحرجة التي تواجهها إدارة الموارد المائية. ويشكل التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، خلال الدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ١٩٩٧، عن طريق لجنة التنمية المستدامة، خطوة أولى هامة في التقييمات التي ستجرى مستقبلا لحالة موارد المياه في العالم. ولكن برغم التحذيرات من دنو وقوع أزمة في مجال المياه، وهي تحذيرات وجهت في عدة مؤتمرات دولية كبرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، الذي عقد في عام ١٩٧٧، والمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اللذين عقدا في عام ١٩٩٢، هناك عجز عام عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الأزمة.

وفي رأي اللجنة أن القوى الدافعة التي تكمن وراء مشاكل المياه المتزايدة الخطورة تشمل سرعة نمو السكان في العالم - من حيث سرعة التحضر وكذلك من حيث تزايد السكان الريفيين بما يتجاوز قدرات الاستيعاب المحلية - وارتفاع مستوى التطلعات، وتزايد الاعتماد على الخدمات الموثوقة المرتبطة بالمياه من أجل دعم الاحتياجات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي وإنتاج الأغذية. وينبغي أيضا، بوجه عام، النظر إلى أزمة المياه الحالية باعتبارها ناجمة عن قصور المجابهات

الاجتماعية - الاقتصادية للقيود الإحيائية - المادية. وقد كان من نتائج سوء إدارة المياه، ماضيا وحاضرا، أن قاعدة الموارد المائية في عدة مناطق أصبحت محدودة بشكل حرج بالنسبة للمراكز التي يأتي منها الطلب؛ وأن نوعية المياه تشهد تدهورا عاما يؤدي إلى حالة تعطل في مجال الصحة العامة والإنتاجية الزراعية؛ وأن أثر الأحداث الهيدرولوجية الهائلة، التي منها الفيضانات وموجات الجفاف، تفاقم بسبب سوء إدارة الأراضي؛ وأن المياه الجوفية، بوجه خاص، تستخدم استخداما مفرطا باعتبارها مصادر للمياه وأحواضا للانبعاثات وغيرها من الملوثات الموجودة في الأرض.

وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنه قد نشأت نظرات جديدة إلى التوزيع الإقليمي للتلوث، ولا سيما بالنسبة للدخل الفردي وتوافر المياه واستخدامها. وللحالة الراهنة آثار خطيرة على أنماط النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في عدة مناطق من العالم؛ فالمياه قد تكون، فعلا، عامل تقييد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من بلدان العالم الفقيرة. والبيانات الموجودة الآن توضح، هي أيضا، أن زهاء الثلثين من السكان الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المتدنية، يواجهون، بالفعل، ظروفًا تتسم فيها المياه بسهولة التأثير والاجهاد والندرة. والواقع أن ما كان يشار إليه، في كثير من الأحيان، على أنه أزمة مياه عالمية، يعتبر الآن، على نحو متزايد، سلسلة من الأزمات الإقليمية والمحلية الآخذة في التفاقم، وذات الآثار العالمية. وهكذا، فيما يتعلق بموارد المياه العذبة في العالم، لا بد من الاستعاضة عن مفهوم "فكر على النطاق العالمي وأعمل على النطاق المحلي" الذي استحدث لما كان التركيز منصبا على الظواهر المعينة في الغلاف الجوي للعالم بمفهوم "فكر على النطاق الإقليمي وأعمل على النطاق المحلي" الأكثر فعالية.

وكان من رأي اللجنة أنه لمعالجة المشكلة المتنامية المتمثلة في ندرة المياه، سيلزم الجمع بين الاهتمام بالفعالية الاقتصادية والاهتمام بالانصاف الاجتماعي. فحيث تكون الندرة نتيجة لعدم فعالية استخدام المياه، يجب أن تأتي الحلول من إدارة الطلب وتغيير أنماط إنتاج المحاصيل. وحيث تستخدم البلدان، بالفعل، كميات من المياه تفوق ما هو مستدام بيئيا، سيلزم إجراء تغييرات أساسية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، مع ما لذلك من آثار في التجارة العالمية وسائر القطاعات. والإدارة والاستخدام الفعالان لمياه الأمطار ولرطوبة التربة هما أمران جوهريان في المناطق المعرضة للجفاف. وقد غدا تردي نوعية المياه يمثل مشكلة أشد خطورة في بلدان ومناطق عديدة.

كما أبدت اللجنة قلقا متزايدا من أن الاتجاهات الراهنة نحو إضفاء الطابع اللامركزي على تقديم خدمات المياه وعلى تحويلها إلى القطاع الخاص يمكن أن تؤدي إلى جعل الماء سلعة خاصة، وذلك على حساب الاعتراف بقيمته الاجتماعية الحرجة. ففي بعض البلدان، سيتيح الإطار القانوني الذي يقترح اعتماده الآن بيع حقوق المياه، وذلك أمر يمكن أن يفضي إلى نشوء احتكارات وتخزينات تتناول حقوق المياه وينعدم فيها الاعتراف بالاستخدامات التاريخية وبشروط الاستخدام النافع.

وإذا أريد تشغيل أسواق المياه، فمن اللازم أن يكون لهذه الأسواق مكان مناسب ضمن النطاق الأوسع للسياسات الاجتماعية - الاقتصادية، وأن تحترم المقتضيات البيئية.

وخلصت اللجنة إلى أنه، يلزم بوجه عام اتخاذ إجراءات عاجلة في مجالات منها ما يلي:

(أ) زيادة تكامل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية مع القيود الإحيائية - الطبيعية المرتبطة بالمياه، مع التشديد خاصة على مستلزمات الأمن الغذائي؛

(ب) التركيز على الأبعاد الجديدة لإدارة الطلب. ومن ذلك زيادة فعالية أنماط الاستهلاك والإنتاج. والمزايا المقارنة في سياق الاقتصاد العالمي، وزيادة فعالية آليات توزيع المياه بين الاستخدامات المختلفة؛

(ج) الترويج لاتباع نهج مشترك بين القطاعات في استخدام الأراضي وإدارة الموارد المائية.

المعادن

وأولت اللجنة اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بالمعادن في سياق الأولوية التي أعطيت، في المؤتمرات الدولية ذات الصلة لمسألة الاستدامة وتوزيع الثروة وأهمية الأرض من ناحية التقدم الحضاري. وركزت اللجنة بوجه خاص على المسائل العالمية المتعلقة بالاستدامة وبضرورة التحول نحو أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

ولاحظت اللجنة أن تعريف تلك الأنماط عليه أن يراعي المسائل الرئيسية المتعلقة بالمعادن: قدرة البيئة على استيعاب الآثار المادية والكيميائية لاستعمال الموارد المعدنية واستدامة التزويد بالموارد المعدنية غير المتجددة أساسا وإمكانيات تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك عن طريق زيادة الفعالية في استعمال المعادن، والتكنولوجيات الجديدة، وإعادة التدوير والاستبدال. وعلاوة على ذلك، اقتضت المسائل المتصلة بالمعادن النظر في دورة المعادن بكاملها، من استكشاف المعادن والكشف عنها مروراً باستخراجها وتجهيزها وتصنيعها واستخدامها وانتهاء باستردادها أو التخلص منها.

وخلصت اللجنة إلى أن من المرجح أن يزداد الطلب العالمي في المستقبل المنظور، وذلك أساسا نتيجة لاستمرار الزيادة في عدد سكان العالم طوال معظم القرن القادم والطلب من أجل تحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية. وخلصت اللجنة أيضا إلى أن اتجاهات الطلب الحالية، وأنماط الاستهلاك المتسببة فيها غير قابلة للاستدامة، ولذا لا بد من أن ترتبط استراتيجيات الإبقاء على العرض باستراتيجيات فعالة للتحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

ورأت اللجنة أن تنفيذ تلك الخطوات يتطلب توافر القيادة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وقيامها بالتنسيق.

واستعرضت اللجنة أيضا عددا من المسائل الاجتماعية والاقتصادية في قطاع المعادن، لها صلة بصفة خاصة بالبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وقررت اللجنة أن المشكلة الأساسية، وهي تحسين قدرة تلك البلدان على أن تجني إلى أقصى حد الثمار الاقتصادية والاجتماعية لإمكاناتها من حيث إنتاج المعادن، ينبغي أن تمثل التركيز الأساسي لأنشطتها فيما بين الدورتين وفي جدول أعمال دورتها الرابعة.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول -	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ اجراءات أو التي يوجه إنتباهه إليها	
	ألف - مشروعا قراراتين	٨
	باء - مشروعا مقررين	١١
	جيم - قرارات اللجنة التي يوجه إليها إنتباه المجلس	١٤
الثاني -	أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية والمعدنية، والتنسيق بين الوكالات مع التركيز على التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة	٢١
الثالث -	استعراض التقدم المحرز في القضايا المتعلقة بالمياه	٢٣
الرابع -	استعراض خطط التنفيذ لتلافي وقوع أزمة المياه العذبة	٢٣
الخامس -	القضايا المتعلقة بإدارة الموارد المائية في المستقبل والاستراتيجيات والسياسات التي على المجتمع الدولي أن ينظر فيها لمعالجتها	٢٤
السادس -	تدفق الأموال والتكنولوجيات الجديدة في قطاع المعادن في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية	٢٤
السابع -	النهج العالمية والإقليمية الجديدة لتقييم الموارد المعدنية ودور منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال	٢٤
الثامن -	التطورات في أنشطة التعدين الصغيرة النطاق	٢٥
التاسع -	القضايا المتعلقة بحماية البيئة وإصلاحها الناجمة عن أنشطة الصناعات المعدنية	٢٥
العاشر -	إدماج مسألة التزويد المستدام بالمعادن في عمليات الأمم المتحدة الخاصة بمعالجة بنود جدول أعمال القرن ٢١	٢٥
الحادي عشر -	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٢٦
الثاني عشر -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة	٢٨
الثالث عشر -	اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة	٢٨
الرابع عشر -	تنظيم الدورة	٢٨
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٢٨
	باء - العضوية والحضور	٢٩
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٣٠
	دال - جدول الأعمال	٣٠
المرفق -	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة	٣٢

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ اجراءات أو التي يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروعا قرارين

١ - توصي لجنة الموارد الطبيعية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

إدماج المسائل الرئيسية المتصلة بالمعادن في تنفيذ
جدول أعمال القرن ٢١^(١)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير الى أن جدول أعمال القرن ٢١ دعا الى تحديد أنماط استهلاكية متوازنة على
المستوى العالمي يمكن أن تدعمها الأرض في المدى الطويل،

وإذ يشير أيضا الى أنه ذكر في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية
الاجتماعية أن السبب الرئيسي لاستمرار التدهور في البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج
غير المستدامة، وخاصة في البلدان الصناعية، وهي مسألة تدعو للقلق البالغ، إذ تؤدي إلى زيادة
وتفاقم الفقر والاختلالات،

وإذ يلاحظ أن الآثار المتعلقة بالسياسة والمرتبة على الاتجاهات والاسقاطات في أنماط
الاستهلاك والإنتاج قد قيّمت في تقرير الأمين العام المقدم الى لجنة التنمية المستدامة في دورتها
الرابعة، المعقودة في عام ١٩٩٦^(٢) وأن اللجنة أيدت اتباع نهج قائم على الكفاءة الإيكولوجية
وشددت على الحاجة إلى إيجاد توازن مناسب بين النهج القائمة على جانب العرض وجانب الطلب،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه
١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)
القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) E/CN.17/1996/5 و Add.1.

وإذ يلاحظ أيضا أن لجنة الموارد الطبيعية قد قامت، في الورقة المعنية بالاستراتيجية التي أعدتها في فترة ما بين الدورتين والمعنونة "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في إطار جدول أعمال القرن ٢١"^(٣)، بتحليل الآثار المادية والكيميائية المترتبة على تلك النهج المتعلقة بالسياسة بالنسبة لقطاع المعادن من حيث قدرة البيئة على استيعاب آثار استعمال الموارد المعدنية، واستدامة التزويد بالموارد غير المتجددة أساسا، وإمكانيات تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك على مدار دورة المعادن من خلال زيادة الفعالية في استخدام المعادن وباستحداث تكنولوجيات جديدة وإعادة التدوير والاستبدال،

وإذ يشير إلى أن تلك المسائل المتصلة بالمعادن تؤثر تأثيرا كبيرا على البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والتي تسعى إلى اغتنام المزيد من الفوائد من التنمية المعدنية، وإذ يشير أيضا بناء على ذلك إلى الحاجة إلى تجنب الآثار غير المرغوبة بالنسبة لتلك الاقتصادات،

١ - يوجه انتباه لجنة التنمية المستدامة والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية إلى الورقة المعنية بالاستراتيجية التي أعدت في فترة ما بين الدورتين والمعنونة "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"^(٣)؛

٢ - يلتزم مع التقدير، من حيث المبدأ، التوصيات باتخاذ إجراءات ملموسة الواردة في قرارات لجنة الموارد الطبيعية ٤/٣ و ٥/٣ و ٦/٣ ويحث على إجراء دراسة وافية لوسائل التنفيذ من خلال البرامج ذات الأولوية المعنية وعن طريق زيادة فرص التعاون إلى أقصى حد بين الأطراف المهتمة.

مشروع القرار الثاني

التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٥٨/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي أقرت فيه الجمعية العامة خطة عمل مار دل بلاتا^(٤)،

(٣) E/C.7/1996/11.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، مار دل بلاتا، ١٤-٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧

(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.77.II.A.12)، الفصل الأول.

وإذ تشير أيضا إلى التوصيات المتعلقة بالموارد المائية والواردة في جدول أعمال القرن ٢١^(١)، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والقرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية، في عام ١٩٩٤، بشأن الموارد المائية،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن توفير مياه الشرب والمرافق الصحية،

وإذ تضع في اعتبارها نتيجة المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد برنامج عمل عالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي عقد في واشنطن العاصمة خلال الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

١ - تحيط علما بالعمل المضطلع به الآن بشأن التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم؛

٢ - تحيط علما مع التقدير بورقة الاستراتيجية المتخللة للدورات المقدمة من لجنة الموارد الطبيعية والمعنونة "تفادي أزمات المياه المتعددة الأسباب في المستقبل: استراتيجيات التصدي الرئيسية"^(٥) والتي تتضمن تحليلا للمسائل الملحة ذات الآثار العالمية النطاق في ميدان الموارد المائية؛

٣ - تعيد تأكيد مفهوم المياه باعتبارها موردا شحيحا وحساسا يلزم للتنمية والإدارة المتكاملتين لموارد الأراضي والمياه في إطار عملية التخطيط الوطنية، وضمن ذلك روابطها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبموارد الأراضي والمحيطات؛

٤ - توصي بأن تنظر الحكومات في اتخاذ تدابير لتحسين الاستخدام الفعال للموارد المائية في سياق أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك وفي سياق الأهمية المتزايدة للتجارة العالمية؛

٥ - توصي بأن تتخذ الحكومات، حسب الاقتضاء، إجراءات عاجلة تستهدف إعطاء الأولوية العليا لصياغة وتنفيذ سياسات إدارة الموارد المائية في المدن والبلدات الكبيرة؛ وللاحتياجات من الموارد المائية اللازمة لإنتاج الأغذية، في علاقتها بالاحتياجات الأخرى؛ ولإحداث تسارع كبير في معدل التقدم في مجال تأمين إمدادات المياه والمرافق الصحية، وخصوصا لفقراء الحضر والريف؛ ولمكافحة التلوث المتأتي من الينابيع والمجاري والانبعاثات البرية؛ ولحماية المياه الجوفية من الاستخدام المفرط ومن التلوث؛

(٥) E/C.7/1996/6 و Corr.1.

٦ - توصي أيضا بأن تتخذ الحكومات، وفقا لسياساتها وأولوياتها الوطنية وبمساعدة المجتمع الدولي، التدابير اللازمة لتعزيز الاكتفاء الذاتي، على الصعيدين الوطني والإقليمي، فيما يتصل بتشغيل ومواصلة مشاريع الموارد المائية، وبأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قدراتها المؤسسية والقانونية والتقنية في مجال الموارد المائية، وضمن ذلك تعزيز المنظمات الإقليمية، وعند الاقتضاء إنشاؤها؛

٧ - تحت الحكومات على أن تنظر، بدعم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية، في إمكان إنشاء مشاريع تجريبية في أحواض الأنهار والمناطق التي تعتبر موضع إجهاد خطير فيما يتعلق بالمياه، توخيا لوضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى اجتناب حصول أزمة في مجال المياه؛

٨ - تحت أيضا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية وسائر المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي بمجمله، على إعطاء اهتمام أولوي لتزويد الحكومات بالدعم المالي والتقني في الجهود التي تبذلها لمعالجة هذه المشاكل؛

٩ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى النظر في النتائج والتوصيات الواردة في ورقة الاستراتيجية المتخللة للدورات المقدمة من لجنة الموارد الطبيعية والمعنونة "تفادي أزمات المياه المتعددة الأسباب في المستقبل: استراتيجيات التصدي الرئيسية"^(٥)، وخصوصا فيما يتعلق بالتحضير، الجاري الآن، للتقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، وتدعوها إلى توزيع ورقة الاستراتيجية هذه على نطاق واسع.

باء - مشروعا مقررين

٢ - كما توصي لجنة الموارد الطبيعية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع المقررين التاليين:

مشروع المقرر الأول

تقرير لجنة الموارد الطبيعية عن أعمال دورتها الثالثة
وجداول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة ووثائقها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علماً بتقرير لجنة الموارد الطبيعية عن أعمال دورتها الثالثة؛

(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة ووثائقها الوارد بياهما فيما يلي:

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة
للجنة الموارد الطبيعية ووثائقها

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية والمعدنية، والتنسيق بين الوكالات.

الوثائق

تقريران مستقلان من الأمين العام عن الموارد المائية والمعدنية، على التوالي، يركزان على التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة ويصفان عملية تنسيق وتكامل أنشطة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ونجاح البرامج في تلبية الأهداف المحددة.

- ٤ - استعراض الإجراءات التي نفذتها الحكومات على إثر نظر الجمعية العامة في التقييم الشامل للموارد المائية في العالم.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن متابعة التقييم الشامل لموارد العالم من المياه العذبة.

- ٥ - المسائل المتصلة بتقييم الموارد البرية والمائية وإدارتها على أساس متكامل.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن المسائل المتصلة بالتخطيط المكاني للموارد البرية (بما في ذلك المعادن) والموارد المائية.

- ٦ - قضايا حماية البيئة وإصلاحها الناشئة عن أنشطة الصناعات المعدنية.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن تطوير أحدث التكنولوجيات وتطبيقها بغرض استغلال إعادة تجهيز مخلفات الصناعات المعدنية بغية تخفيف العبء الأيكولوجي عن البيئة.

- ٧ - القضايا المتصلة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن قطاع التعدين، لا سيما في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

الوثائق

ورقة مناقشة من إعداد الأمين العام بمساعدة من أعضاء اللجنة تتناول المشكلة الأساسية المتمثلة في تحسين قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على أن تجنى من طاقاتها في مجال الإنتاج المعدني أقصى منافع اقتصادية واجتماعية ممكنة.

- ٨ - تقييم جهات الاختصاص التقني للتقدم المحرز صوب استخراج المعادن واستغلالها على نحو مستدام.

الوثائق

تقرير شفوي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن ما جرى من مشاورات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بهدف إقامة شراكة لتأدية الوظائف التكنولوجية المقترحة بطريقة شاملة وموثوقة.

- ٩ - البرنامج العالمي لرصد الأراضي.

الوثائق

تقرير شفوي من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عما أجرت، في ضوء ورقة الاستراتيجية التي أعدتها لجنة الموارد الطبيعية عن فترة ما بين الدورتين المعنونة "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"^(٣)، والمخطط الأولي القائم، والخبرة المتوفرة، من مشاورات مع البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه التابع للنظام العالمي للرصد البيئي بهدف صوغ خطة للتعاون مع الوكالات الوطنية بغية إنشاء قاعدة بيانات من هذا القبيل.

- ١٠ - قاعدة المعارف العالمية بشأن جهد الموارد المعدنية.

الوثائق

تقرير شفوي عن نتائج المشاورات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجان الإقليمية وصناعة التعدين الدولية بشأن قيامها، انطلاقاً من ورقة الاستراتيجية التي أعدتها لجنة الموارد الطبيعية في فترة ما بين الدورتين المعنونة "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"^(٣)، بالنظر في الاحتياجات التفصيلية لقاعدة معارف عالمية بشأن جهد الموارد المعدنية، وفي الطرق التي يمكن بها إقامة قاعدة معلومات من هذا القبيل، بما في ذلك اتخاذ زمام المبادرة من خلال إقامة مشروع إقليمي رائد.

١١ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للجنة.

١٢ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة.

مشروع المقرر الثاني

مدة دورات لجنة الموارد الطبيعية مستقبلاً

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على توصية لجنة الموارد الطبيعية، أن تكون مدة دورات اللجنة مستقبلاً ثمانية أيام عمل، وذلك اعتباراً من دورتها الرابعة في عام ١٩٩٨.

جيم - قرارات اللجنة التي يوجّه إليها انتباه المجلس

٣ - يوجّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القرارات التالية للجنة:

القرار ١/٣ - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
في ميدان الموارد المائية والمعدنية والتعاون
المشترك بين الوكالات

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تحيط علماً مع التقدير بالاستعراضات العامة القيّمة المقدمة إلى اللجنة في كل من قطاعي المعادن والمياه وأيضاً بالتقارير المقدمة من منظمات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية،

وإذ تعترف بقيمة عملية تقديم التقارير تلك بوصفها معلومات أساسية لمداولاتها من أجل إسداء المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تعترف أيضا بأن اللجنة توفر منتدى فريدا للتفاعل بين الوكالات المنفذة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ونطاقا عريضا من الآراء العالمية، وأن المساهمة المباشرة من منظمات الأمم المتحدة في مناقشة اللجنة للمسائل والأولويات أمر مستصوب إلى حد كبير،

وإذ تعرب عن تقديرها للأمانة العامة لقيامها خلال الدورة الثالثة للجنة حسب المطلوب، بإتاحة الفرصة القيّمة لتبادل المعلومات ووجهات النظر التي توفرها الندوة المتعلقة بالشركات والمجتمعات المحلية والتنمية المستدامة التي نظمتها شعبة إدارة البيئة والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة،

وإذ تعرب أيضا عن تقديرها للأمانة العامة لقيامها خلال الدورة الثالثة للجنة، بالترتيب على النحو المطلوب لاجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالموارد المائية العابرة للحدود، وهو الاجتماع الذي نظّمته الإدارة ذاتها، وتخص بالتقدير الخبراء المدعوين لما قدموه من إسهامات،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة تقارير تتضمن استعراضات عامة مشابهة؛

٢ - تطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تزود أعضاء اللجنة بمعلومات ووثائق في الوقت المناسب عن المداولات والقرارات والإجراءات ذات الصلة التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية خلال فترة ما بين الدورتين؛

٣ - تدعو منظمات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تنضم إلى اللجنة في مناقشة أنشطة لبنود جدول أعمال اللجنة في الدورة الرابعة، وبالأخص الورقات المعنية بالاستراتيجية التي تعدّها اللجنة.

القرار ٢/٣ - قضايا حماية البيئة واصلاحها الناجمة عن أنشطة صناعة التعدين

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام المتعلق بأوجه التقدم الأساسية في تطوير وتطبيق أحدث التكنولوجيات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي الذي يسببه تعدين الموارد المعدنية وتجهيزها^(٦)،

وإذ تلاحظ أيضا أوجه التقدم الكبيرة المحرزة في أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال في السنوات الأخيرة، ولا سيما من جانب شركات التعدين الكبيرة، وفق ما هو مبين في مختلف المنشورات المتضمنة دراسات حالات إفرادية عن الممارسات البيئية،

وإذ تلاحظ كذلك أن المشاريع السليمة بيئيا هي أيضا مشاريع سليمة اقتصاديا بصفة عامة وتوفر أساسا للتنمية الاجتماعية أفضل من التطورات القصيرة الأجل التي تتطلب تدابير علاجية باهظة التكاليف،

وإذ تسلم مع ذلك بأن معرفة أكفأ التكنولوجيات السليمة بيئيا والقدرة على استخدامها قد لا تكونا موجودتين في أكثر البلدان النامية،

وإذ تسلم كذلك بأن الحقائق الاقتصادية الملحة قد تعرض اعتماد الممارسات الملائمة للخطر،

١ - تشجع على تنمية الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، من خلال الأمانة العامة، باعتبارها مركز تنسيق لجمع ونشر المعلومات عن التكنولوجيات غير الضارة بيئيا، على أساس مستمر؛

٢ - تشجع أيضا على تعاون الوكالات الدولية للتمويل والبحث والمستثمرين مع البلدان المضيفة في إعداد وتنفيذ تقييمات الأثر البيئي وخطط الإدارة البيئية،

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الرابعة تقريرا عن تطوير أحدث التكنولوجيات وتطبيقها بغرض استغلال/إعادة تجهيز مخلفات الصناعات المعدنية بغية تخفيف العبء الأيكولوجي عن البيئة.

القرار ٣/٣ - القضايا المتصلة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة
عن قطاع التعدين، ولا سيما في البلدان النامية وفي
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تشير إلى إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(٧) الذي جاء فيه أنه على الرغم من أن مجموع ثروة دول العالم تضاعف سبع مرات في السنوات الخمسين الأخيرة، فإن الحالة في معظم البلدان النامية، وبخاصة بلدان أفريقيا وأقل البلدان نمواً ظلت حالة حرجية وتتطلب اهتماماً خاصاً وإجراءات خاصة، وأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي أيضاً،

وإذ تلاحظ أن قطاع التعدين ينطوي على إمكانيات هامة كبيرة لتضييق الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإن كانت تلك الإمكانيات لم تتحقق حتى الآن في بعض الاقتصادات القائمة على التعدين،

وإذ تسلم بوجه خاص بالدور الهام الذي تقوم به غالباً تنمية الرواسب المعدنية الكبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية،

وإذ تسلم أيضاً بأن التعدين الحرفي والصغير النطاق بإمكانيهما أيضاً أن يشرعا ويسهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف مناسبة،

وقد نظرت مع التقدير في تقرير الأمين العام المتضمن تقييماً للفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان المضيفة من التدفق الوافد للأموال والتكنولوجيات من أجل تنمية الثروة المعدنية^(٨) وتقرير الأمين العام المتعلق بالتطورات في مجال التعدين الصغير النطاق^(٩)،

١ - تلاحظ أنه فيما يتعلق بمشاريع التعدين القائمة على كثافة رأس المال والمتسمة بحياة تشغيلية محدودة لا بد، بعد وقف التعدين، من إيلاء عناية خاصة لمواصلة تنمية المجتمعات المحلية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا فهي تحت الحكومات على القيام، في إطار نظمها التشريعية، بوضع آليات لضمان اشتراك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار في كل مرحلة من مراحل وضع المشاريع المعدنية مع التركيز بوجه خاص على هدف جني الفوائد الطويلة الأجل؛

٢ - تحت الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالتعدين الصغير النطاق، على وضع ترتيبات مؤسسية وتشريعية ملائمة يكون محورها الناس وتضفي الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية وتتيح إقامة تفاعل مناسب مع المؤسسات المالية الدولية وشركات التعدين المتعددة الجنسيات، وإمكانية الحصول على مساعدات منهما؛

(٧) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8).

(٨) E/C.7/1996/8.

(٩) E/C.7/1996/9.

٣ - تلاحظ الآثار الاجتماعية السلبية على المجتمعات المحلية التي تقترن في بعض الأحيان بتحويل ملكية الأصول المعدنية التي تملكها الدولة الى القطاع الخاص، ولا سيما إذا كانت مؤسسات التعدين الحكومية مشتركة أيضا في صون المنشآت المدنية، وتستنتج أنه ينبغي للحكومات أن تقوم قدر الإمكان باستنباط خطط مبتكرة للخصخصة على نحو يتم فيه كفالة أداء جميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تؤدي قبل الخصخصة؛

٤ - تقرر أن تكون المشكلة الأساسية المتمثلة في تحسين قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على أن تجني من طاقاتها في مجال إنتاج المعادن أقصى قدر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، المحور الأساسي للأنشطة التي تتخلل الدورات ولجدول أعمال دورتها الرابعة، وتطلب الى الأمين العام أن يعد ورقة مناقشة عن هذا الموضوع، بمساعدة من أعضاء اللجنة.

القرار ٤/٣ - التقييم التكنولوجي الموثوق للتقدم المحرز صوب استخراج المعادن واستغلالها بشكل مستدام

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تلاحظ الأدلة الساطعة التي تشير الى أن الاتجاهات الحالية للاستخدام المتزايد لكل من المعادن الفلزية وغير الفلزية هي اتجاهات غير مستدامة من ناحيتي الإمدادات والآثار البيئية على حد سواء،

وإذ تلاحظ أيضا الحاجة إلى أن تستند التغييرات المقترحة في أنماط الإنتاج والاستهلاك الى تقييمات تكنولوجية موثوقة وموضوعية للآثار الناشئة طيلة الدورة العمرية للاستخدام المعدني،

وإدراكا منها لعدم وجود هيئة تكنولوجية رفيعة المستوى ذات قاعدة تمثيلية عريضة تؤدي هذه الوظيفة حاليا، فيما يتعلق بالتعدين والمواد،

وإذ تدرك المبادرات التي تقوم بها حاليا في هذا الميدان منظمات مختلفة، من ضمنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والتي تعتبر، وإن كانت أضيق نطاقا، مبادرات مستقلة ومتطورة،

١ - تؤيد الحاجة إلى إجراء تقييم موثوق ونشر معلومات عن التقدم التكنولوجي صوب الاستخراج والاستعمال المستدامين للموارد المعدنية من خلال تحسين الكفاءة، والتكنولوجيات الجديدة، والبدائل وإعادة التدوير، ولتقديم تقارير عن ذلك؛

٢ - توصي أن تجري المنظمات المشار إليها أعلاه، في ضوء ورقة الاستراتيجية التي أعدتها لجنة الموارد الطبيعية في فترة ما بين الدورتين المعنونة "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"^(٣)، مشاورات مع بعضها بعضا ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الملائمة بهدف إقامة شراكة لتأدية الوظائف التكنولوجية المقترحة بطريقة شاملة وموثوقة.

القرار ٥/٣ - البرنامج العالمي لرصد الأراضي

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تلاحظ أن هناك حاليا فجوة واسعة في البرامج العالمية للرصد البيئي، من حيث أن البرامج الحالية لا تعالج التغير الكيميائي الطبيعي لسطح الأرض ولا تتناول التغيرات الناشئة عن العمليات الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان،

وإذ تلاحظ أيضا أن مشروع وضع الخرائط الجيوكيميائية الدولي الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو)، والاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية قد أعد بالفعل مخطط عمل شامل لبرنامج من هذا القبيل،

وإذ تسلم بعدم إمكانية الاضطلاع بأنشطة الرصد إلا بموافقة مسبقة من الدول المعنية،

وإذ تسلم أيضا بأن الأنشطة البرية هي في جملة أمور مصدر لتلوث كل من المياه العذبة والبيئة البحرية، ولهذا فإن برنامجا لرصد الأراضي سيكمل البرامج الحالية ويرفع من شأنها إلى حد كبير، ولا سيما البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه - وهو برنامج متعدد الوكالات وعنصر من عناصر النظام العالمي للرصد البيئي، وضع بغرض مراقبة المياه العذبة من أجل التنمية تحت رعاية منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تسلم كذلك بأن وضع برنامج تكميلي عالمي لرصد نوعية الأراضي يشكل العنصر الخاص برصد نوعية الأراضي في النظام العالمي للرصد البيئي سيكون وثيق الصلة بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبدورها كوكالة رائدة في تنسيق إدارة متكاملة للأراضي بموجب جدول أعمال القرن ٢١،

١ - تؤيد الحاجة إلى وضع قاعدة بيانات جيوكيميائية عالمية باعتبار ذلك مساهمة أساسية في إدارة الموارد والإدارة البيئية على نحو موضوعي وفعال؛

٢ - توصي بأن تتشاور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع بعضها بعضا، في ضوء ورقة الاستراتيجية التي أعدتها لجنة الموارد الطبيعية في

فترة ما بين الدورتين المعنونة "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"^(٣) ومخطط العمل الذي أعده مشروع وضع الخرائط الجيوكيميائية الدولي والخبرة المكتسبة من البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه التابع للنظام العالمي للرصد البيئي وذلك بهدف صياغة خطة للتعاون مع الوكالات الوطنية من أجل استحداث قاعدة بيانات عالمية جيوكيميائية.

القرار ٦/٣ - قاعدة المعارف العالمية بشأن جهد الموارد المعدنية

إن لجنة الموارد الطبيعية،

إذ تلاحظ أن من الضروري ربط الاستراتيجيات الرامية إلى الانتقال إلى أنماط مستدامة من إنتاج واستهلاك المعادن بالاستراتيجيات الرامية إلى المحافظة على الإمدادات، وأن هدف ضمان الاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد المتاحة بأقل حد ممكن من الأثر البيئي يستلزم تلبية الطلب من أكفأ الموارد على الصعيد العالمي،

وإذ تلاحظ كذلك أن الضغوط السكانية والآثار البيئية المرافقة لتسببان في زيادة التزاحم الشديد على استخدام الأراضي بحيث أضحت من المهم النظر في قضايا الإمدادات المعدنية في إطار النهج المتكامل لتخطيط وإدارة الموارد الأرضية، وفق ما هو مقترح في جدول أعمال القرن ٢١^(٤)،

وإذ تضع في اعتبارها أن الإدارة المتعلقة تتطلب، عملاً بالمبدأ الوقائي، أن تتاح المعلومات المتعلقة باستدامة الإمدادات خلال فترة الانتقال إلى أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج،

وإذ تدرك أن هذه المسائل تحظى بأهمية خاصة لدى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية،

١ - تؤيد الحاجة إلى استحداث قاعدة معارف عالمية بشأن جهد الموارد المعدنية، من ناحية مجالات الموارد الممكنة، وذلك من أجل ادماجها بالمعلومات الأخرى المتعلقة باستخدام الأراضي لتكون بمثابة جزء أساسي من نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد الطبيعية؛

٢ - توصي أن تنظر الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجان الإقليمية وصناعات التعدين الدولية في الاحتياجات التفصيلية لقاعدة المعارف هذه، وذلك في ضوء ورقة الاستراتيجية التي أعدتها لجنة الموارد الطبيعية في فترة ما بين الدورتين المعنونة "نحو التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"^(٥)، وفي الطرق التي يمكن بها تحقيق قاعدة معارف من هذا القبيل بما في ذلك الشروع بها من خلال مشروع إقليمي رائد.

القرار ٧/٣ - التقارير المتعلقة بالموارد المائية، المقدمة إلى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الرابعة

إن لجنة الموارد الطبيعية،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقارير الأمين العام المتعلقة بالمسائل المؤسسية والقانون ذات الصلة بتشغيل أسواق المياه، وحالة موارد المياه العذبة في العالم، وإعداد خطط تنفيذية لتلافي وقوع أزمة في المياه العذبة^(١٠)؛

٢ - تحيط علما مع التقدير أيضا بتقارير اللجان الإقليمية بشأن موارد المياه العذبة في مناطقها^(١١)؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتعاون الوثيق مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقريرا عن متابعة التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، وضمن ذلك المسائل المنهجية الناشئة من خصائص الضعف والمجالات الاشكالية في تقييم موارد المياه العذبة في العالم، لكي تنظر فيه اللجنة خلال دورتها الرابعة؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقريرا عن المسائل المرتبطة بالتخطيط المكاني لموارد الأراضي بما في ذلك الموارد المعدنية والموارد المائية، آخذا في اعتباره احتياجات التنمية الحضرية والريفية ومستلزمات الأمن الغذائي وكذلك حماية النظم البيئية.

الفصل الثاني

أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية والمعدنية، والتنسيق بين الوكالات مع التركيز على التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة

٤ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلساتها من ١ إلى ٣ المعقودة في ٦ و ٧ و ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦، وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(١٠) E/C.7/1996/3 و 4 و 5.

(١١) E/C.7/1996/13-17.

(أ) تقرير الأمين العام عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية (E/C.7/1996/7)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجالي الموارد المائية والموارد المعدنية (E/C.7/1996/12)؛

(ج) مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ميدان الموارد المائية (E/C.7/1996/14)؛

(د) مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الموارد المائية (E/C.7/1996/15)؛

(هـ) مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الموارد المائية (E/C.7/1996/16)؛

(و) مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الموارد المائية (E/C.7/1996/17)؛

(ز) تقرير معنون "إدارة الموارد المائية: نظرة عامة عن أنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية والتعليقات على التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١" (E/C.7/1996/CRP.1)؛

(ح) مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المتصلة بالمياه، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (E/C.7/1996/CRP.2).

٥ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٦ أيار/مايو، أدلى ممثل شعبة إدارة البيئة والتنمية الاجتماعية بإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان استهلالي عن الأنشطة المضطلع بها في ميدان الموارد المعدنية، وأدلى ممثل شعبة التنمية المستدامة بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان استهلالي عن الأنشطة المضطلع بها في ميدان الموارد المائية.

٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأدلى أيضا ببيان ممثل كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٧ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٧ أيار/مايو أدلى ببيان، كل من السيد ر. و. روتلاند، والسيد ف. م. دولغوبولوف، والسيد م. ن. خان، والسيد ب. م. شيبونغو، والسيد ه. م. أودشورن، والسيد ت. ب. ز. ميوفو، والسيد د. ب. أوتشون، والسيد زانغ هاي - لون، والسيد ن. سوريانارايان.

٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا كل من المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، أدلى ببيان ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

الفصل الثالث

استعراض التقدم المحرز في القضايا المتصلة بالمياه

١٠ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في الجلستين الأولى والثانية اللتين عقدهما فريقها العامل المعني بالموارد المائية في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن المسائل المؤسسية والقانونية المتصلة بتشغيل أسواق للمياه (E/C.7/1996/3)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن حالة موارد المياه العذبة في العالم (E/C.7/1996/4)؛

(ج) مذكرة من الأمين العام بشأن موارد المياه العذبة في آسيا والمحيط الهادئ (E/C.7/1996/13).

الفصل الرابع

استعراض خطط التنفيذ لتلافي وقوع أزمة المياه العذبة

١١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في الجلسة الثالثة لفريقها العامل المعني بالموارد المائية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن إعداد خطط تنفيذية لتلافي وقوع أزمة المياه العذبة (E/C.7/1996/5).

الفصل الخامس

القضايا المتعلقة بإدارة الموارد المائية في المستقبل والاستراتيجيات والسياسات التي على المجتمع الدولي أن ينظر فيها لمعالجتها

١٢ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في الجلستين الثالثة والرابعة اللتين عقدهما فريقها العامل المعني بالموارد المائية في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان معروضا عليها ورقة الاستراتيجية المتخللة للدورات التي أعدتها بعنوان "تفادي أزمات المياه المتعددة الأسباب في المستقبل: استراتيجيات التصدي الرئيسية" (E/C.7/1996/6 و Corr.1)، والتي قدمتها السيدة مالين فالكنمارك.

الفصل السادس

تدفق الأموال والتكنولوجيات الجديدة في قطاع المعادن في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية

١٣ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في الجلسة الأولى لفريقها العامل المعني بالموارد المعدنية، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن تقييم المزايا التي تحصل عليها البلدان المضيفة من التدفق الوافد للأموال والتكنولوجيا لأغراض تنمية الثروة المعدنية (E/C.7/1996/8).

الفصل السابع

النهج العالمية والإقليمية الجديدة لتقييم الموارد المعدنية ودور منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال

١٤ - نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول أعمالها في الجلسة الثانية لفريقها العامل المعني بالموارد المعدنية، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦.

الفصل الثامن

التطورات في أنشطة التعدين الصغيرة النطاق

١٥ - نظرت اللجنة في البند ٩ من جدول أعمالها في الجلسة الأولى لفريقها العامل المعني بالموارد المعدنية، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن تطورات التعدين الصغير النطاق (E/C.7/1996/9).

الفصل التاسع

القضايا المتعلقة بحماية البيئة وإصلاحها الناجمة عن أنشطة الصناعات المعدنية

١٦ - نظرت اللجنة في البند ١٠ من جدول أعمالها في الجلسة الثانية لفريقها العامل المعني بالموارد المعدنية، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن أوجه التقدم الأساسية في تطوير وتطبيق أحدث التكنولوجيات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي الذي يسببه تعدين الموارد المعدنية واستخراجها (E/C.7/1996/10).

الفصل العاشر

إدماج مسألة التزويد المستدام بالمعادن في عمليات الأمم المتحدة الخاصة بمعالجة بنود جدول أعمال القرن ٢١

١٧ - نظرت اللجنة في البند ١١ من جدول أعمالها في الجلسة الثالثة لفريقها العامل المعني بالموارد المعدنية، المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان معروضا عليها ورقة الاستراتيجية التي أعدتها في فترة ما بين الدورتين بعنوان "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١" (E/C.7/1996/11)، والتي تولى تقديمها السيد ر. روي روتلاند.

الفصل الحادي عشر

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - إدماج المسائل الرئيسية المتصلة بالمعادن في
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

١٨ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "إدماج المسائل الرئيسية المتصلة بالمعادن في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١"، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

باء - التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية

١٩ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية"، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

جيم - مدة دورات اللجنة مستقبلا

٢٠ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع مقرر بعنوان "مدة دورات اللجنة مستقبلا"، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الثاني).

دال - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
في ميدان الموارد المائية والمعدنية والتعاون
المشترك بين الوكالات

٢١ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية والمعدنية والتعاون المشترك بين الوكالات" (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ١/٣).

هاء - قضايا حماية البيئة وإصلاحها الناجمة عن أنشطة
صناعة التعدين

٢٢ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "قضايا حماية البيئة وإصلاحها الناجمة عن أنشطة صناعة التعدين" (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٢/٣).

واو - القضايا المتصلة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية
الناشئة عن قطاع التعدين، ولا سيما في البلدان
النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٢٣ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "القضايا المتصلة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن قطاع التعدين، ولا سيما في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية" (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٣/٣).

زاي - التقييم التكنولوجي الموثوق للتقدم المحرز صوب
استخراج المعادن واستغلالها بشكل مستدام

٢٤ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "التقييم التكنولوجي الموثوق للتقدم المحرز صوب استخراج المعادن واستغلالها بشكل مستدام" (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٤/٣).

حاء - البرنامج العالمي لرصد الأراضي

٢٥ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "البرنامج العالمي لرصد الأراضي" (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٥/٣).

طاء - قاعدة المعارف العالمية بشأن
جهد الموارد المعدنية

٢٦ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "قاعدة المعارف العالمية بشأن جهد الموارد المعدنية" (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٦/٣).

ياء - التقارير المتعلقة بالموارد المائية، المقدمة الى
لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الرابعة

٢٧ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع قرار بعنوان "التقارير المتعلقة بالموارد المائية، المقدمة الى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الرابعة" (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٧/٣).

الفصل الثاني عشر

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة

٢٨ - في الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، نظرت اللجنة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة مشفوعا بقائمة من الوثائق المطلوبة، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة عليهما (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الأول).

الفصل الثالث عشر

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة

٢٩ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، التقرير المعد عن أعمال دورتها الثالثة (E/C.7/1996/L.2 و Add.1 و 2)، بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا خلال المناقشة.

الفصل الرابع عشر

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٣٠ - عقدت لجنة الموارد الطبيعية دورتها الثالثة في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من ٦ إلى ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وقد عقدت أربع جلسات. وافتتح الدورة السيد محمد نواز خان، الذي تولى رئاسة اللجنة أثناء دورتها الثانية.

٣١ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٦ أيار/مايو، أدلى مدير شعبة الإدارة البيئية والتنمية الاجتماعية ببيان استهلالي بالنيابة عن وكيل الأمين العام لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

٣٢ - وفي الجلسة الأولى أيضا، ألقى مدير شعبة التنمية المستدامة بيانا بالنيابة عن وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٣٣ - عملا بالفقرة ٧ (ب) (٢٠) من مرفق قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦، بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، كان في اللجنة فريقا عمل: واحد معني بالموارد المعدنية وآخر معني بالموارد المائية. وقد عقد الفريق العامل المعني بالموارد المعدنية ثلاث جلسات، والفريق العامل المعني بالموارد المائية خمس.

باء - العضوية والحضور

٣٤ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لمقرره ٢١٨/١٩٩٢، وقد أخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦، أن يقوم، في جملة أمور، بإنشاء لجنة للموارد الطبيعية مؤلفة من ٢٤ خبيرا ترشحهم حكومات دول أعضاء مختلفة وينتخبهم المجلس لمدة أربع سنوات.

٣٥ - وحضر الدورة الثالثة أربعة عشر عضوا من أعضاء اللجنة وفيما يلي أسماؤهم: ديس أ. ديفيس، فلاديسلاف م. دولغوبولوف، مالين فالكنمارك، محمد نواز خان، غودفري ل. س. ليشانغ، باتريك ماسيلينو شيبونغو، خوسيه مانويل ميخيا أنخيل، توماس ب. ز. مبولو، دوسو بارثليمي أوتشون، هندريك مارتينوس أودشورن، نيكولا بافلوفشي، ر. روي روتلاند، ناتارايان سوريانارايان، زانغ هاي - لون.

٣٦ - ومثلت بمراقبين دولتان عضوان في الأمم المتحدة هما: الجمهورية التشيكية والجمهورية العربية السورية.

٣٧ - ومثلت في الدورة اللجنتان الإقليميتان التاليتان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٨ - ومثلت أيضا هيئات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة التالية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة.

٣٩ - كما مثلت الوكالات المتخصصة التالية: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤٠ - في الجلستين الأولى والثالثة، المعقودتين في ٦ و ١٣ أيار/مايو، انتخبت اللجنة بالتزكية، الأعضاء التاليين:

الرئيس:	نيكولاي بافلوفشي
نائب الرئيس ^(١٢) :	ر. روي روتلاند
	هندريك مارتينوس أودشورن
المقرر:	محمد نواز خان

دال - جدول الأعمال

٤١ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٦ أيار/مايو، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/C.7/1996/1. وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية والموارد المعدنية، والتنسيق بين الوكالات مع التركيز على التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.
- ٤ - استعراض التقدم المحرز في القضايا المتصلة بالمياه:
 - (أ) المعلومات الإقليمية والعالمية عن حالة موارد المياه العذبة في العالم؛
 - (ب) القضايا المؤسسية والقانونية المتعلقة بإدارة الموارد المائية.
- ٥ - استعراض الخطط التنفيذية الهادفة إلى تفادي حدوث أزمة في المياه العذبة.

(١٢) قررت اللجنة عدم انتخاب نائب ثالث للرئيس للدورة الثالثة.

- ٦ - القضايا المتعلقة بإدارة الموارد المائية في المستقبل والاستراتيجيات والسياسات التي على المجتمع الدولي أن ينظر فيها لمعالجتها.
- ٧ - تدفق الأموال والتكنولوجيات الجديدة في قطاع المعادن في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية:
- (أ) التكامل بين أدوار والتزامات المستثمرين والجهات المعنية في البلدان المضيفة بالنظر إلى القيمة الجوهرية للرواسب المعدنية وفوائدها المتراكمة؛
- (ب) الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتخصيص الأصول التي تملكها الدول في قطاع المعادن.
- ٨ - النهج العالمية والإقليمية الجديدة لتقييم الموارد المعدنية ودور منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال:
- (أ) تكامل المعلومات القائمة المتعلقة بإمكانات الموارد المعدنية بما يؤدي إلى إيجاد فهم عالمي لها؛
- (ب) حلقة عمل أقاليمية لصياغة مشروع تجريبي لوضع نهج قياسية لتحديد وتقييم مساحات الأراضي المسموح فيها بالتنقيب عن المعادن.
- ٩ - التطورات في أنشطة التعدين الصغيرة النطاق.
- ١٠ - القضايا المتعلقة بحماية البيئة وإصلاحها الناجمة عن أنشطة الصناعات المعدنية.
- ١١ - إدماج مسألة التزويد المستدام بالمعادن في عمليات الأمم المتحدة الخاصة بمعالجة بنود جدول أعمال القرن ٢١.
- ١٢ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة.
- ١٣ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/C.7/1996/1	٢	جدول الأعمال المؤقت للدورة
E/C.7/1996/2		رمز غير مستخدم
E/C.7/1996/3	٤ (ب)	تقرير الأمين العام عن المسائل المؤسسية والقانونية المتصلة بتشغيل أسواق المياه
E/C.7/1996/4	٤ (أ)	تقرير الأمين العام عن حالة موارد المياه العذبة في العالم
E/C.7/1996/5	٥	تقرير الأمين العام عن إعداد خطط تنفيذية لتلافي وقوع أزمة المياه العذبة
E/C.7/1996/6 و Corr.1	٦	ورقة الاستراتيجية المتخللة للدورات المقدمة من لجنة الموارد الطبيعية بعنوان "تفادي أزمات المياه المتعددة الأسباب في المستقبل: استراتيجيات التصدي الرئيسية"
E/C.7/1996/7	٣	تقرير الأمين العام عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية
E/C.7/1996/8	٧ (أ)	تقرير الأمين العام عن تقييم المزايا التي تحصل عليها البلدان المضيفة من التدفق الوافد للأموال والتكنولوجيا لأغراض تنمية الثروة المعدنية
E/C.7/1996/9	٩	تقرير الأمين العام عن تطورات التعدين الصغير النطاق
E/C.7/1996/10	١٠	تقرير الأمين العام عن أوجه التقدم الأساسية في تطوير وتطبيق أحدث التكنولوجيات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي الذي يسببه تعدين الموارد المعدنية وتجهيزها
E/C.7/1996/11	١١	ورقة معنية بالاستراتيجية أعدتها لجنة الموارد الطبيعية في فترة ما بين الدورتين بعنوان "في سبيل التزويد المستدام بالمعادن في سياق جدول أعمال القرن ٢١"
E/C.7/1996/12	٣	مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال الموارد المائية والموارد المعدنية
E/C.7/1996/13	٤ (أ)	مذكرة من الأمين العام بشأن موارد المياه العذبة في آسيا والمحيط الهادئ
E/C.7/1996/14	٣	مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ميدان الموارد المائية
E/C.7/1996/15	٣	مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الموارد المائية
E/C.7/1996/16	٣	مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الموارد المائية

<u>العنوان أو الوصف</u>	<u>بنـد جدول الأعمال</u>	<u>رقم الوثيقة</u>
مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الموارد المائية	٣	E/C.7/1996/17
مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم الأعمال	٢	E/C.7/1996/L.1
مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة	١٣	E/C.7/1996/L.2 و Add.1 و 2
تقرير معنون "إدارة الموارد المائية: نظرة عامة عن أنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية والتعليقات على التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١"	٣	E/C.7/1996/CRP.1
مذكرة من الأمين العام بشأن أنشطة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المتصلة بالمياه، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٣	E/C.7/1996/CRP.2

- - - - -